الأمم المتحدة S/2011/213

مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2011
Arabic
Original: English

التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠)

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في الفقرة ٦ من قراره ١٩٣٦ (٢٠١٠) أن يقدم إليه تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بالمسؤوليات الموكلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثاني تقرير يقدم عملا بذلك القرار.

٢ – ويعرض التقرير آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ تقريري الأخير (S/2010/606) المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وهو يغطي التطورات السياسية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق، بالإضافة إلى الأمور التشغيلية والأمنية.

ثانيا – موجز التطورات السياسية الرئيسية المتعلقة بالعراق

ألف – التطورات السياسية، بما فيها عملية تشكيل الحكومة

٣ – وافق مجلس النواب العراقي، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، على حكومة جديدة يقودها رئيس الوزراء نوري المالكي. وحظيت الحكومة بالإشادة باعتبارها ”حكومة شراكة وطنية“ تتألف من الكتل السياسية الرئيسية في البلد. ووضع تشكيل الحكومة حدا لجمود سياسي دام تسعة أشهر أعقب الانتخابات الوطنية التي أجريت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠. وسيمكن هذا التطور القادة العراقيين من البدء في التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

010411 010411 11-27329 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وقد شكلت الحكومة الجديدة على أساس اتفاق تقاسم السلطة الذي جرى التوصل إليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بين الكتل السياسية الرئيسية. وفي أعقاب الاتفاق، أسقط مجلس النواب التهم الموجهة في إطار عملية اجتثاث البعثيين إلى ثلاثة زعماء رئيسيين من كتلة العراقية. وعُين أحد هؤلاء الزعماء، وهو صالح المطلق، واحدا من نواب رئيس الوزراء الثلاثة. أما النائبان الآخران لرئيس الوزراء، فهما حسين الشهرستاني من التحالف الوطني وروز شاويس من التحالف الكردستاني. ووُزع معظم المناصب الوزارية على أساس اتفاق تقاسم السلطة.

٥ - وتتألف حكومة العراق حاليا من ٤٢ وزارة، منها ١٦ وزارة دولة. وتتولى النساء حقيبتين وزاريتين إحداهما هي حقيبة وزارة الدولة لشؤون المرأة. وفي موضوع منفصل، اعتمد مجلس النواب قانونا يسمح بانتخاب عدد من نواب الرئيس يصل إلى ثلاثة، ولكن المرشحين الذين سماهم الرئيس لم يحظوا بعد بموافقة البرلمان.

٦ - ولم يُعين بعد عدة وزراء، بمن فيهم وزير التخطيط ومن يتولون الوزارات الرئيسية الثلاث ذات الصلة بالأمن، وهي وزارات الدفاع والداخلية وشؤون الأمن الوطني. وقد اتفقت الكتل السياسية الرئيسية من حيث المبدأ على تسمية ”مرشحين مستقلين“ للوزارات الأمنية. وإلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن المرشحين، يواصل رئيس الوزراء نوري المالكي إدارة الحقائب الوزارية الأمنية.

٧ - ولم يتم إنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية المقترح، الذي تم الاتفاق عليه في اتفاق تقاسم السلطة. ورغم تقديم مشروع قانون لإنشاء المجلس في مجلس النواب في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فإن المشروع لم يُعتمد بعد بسبب استمرار الخلافات بشأن ما هو مقترح من حيث صلاحياته، وتكوينه وآلية انتخاب رئيسه. وفي آذار/مارس ٢٠١١، ذكر إياد علاوي، زعيم كتلة العراقية الذي كان من المتوقع في البداية أن يضطلع بدور قيادي في المجلس، أنه لم يعد راغبا في تولي منصب فيه.

٨ - وهناك جوانب أخرى من اتفاق تقاسم السلطة لم تعالج بعد، بما في ذلك تجميد أنشطة هيئة المساءلة والعدالة وإعادة النظر فيها، وهي هيئة تُعنى بملفات عملية اجتثاث البعثيين. ولم يتم بعد إنشاء مجلس الاتحاد الذي سيكون بمثابة المجلس الثاني للبرلمان الذي تُمثل فيه المحافظات، على النحو المنصوص عليه في الدستور.

٩ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا، ردا على طلب من مكتب رئيس الوزراء، فتوى بشأن مركز الهيئات المستقلة، ومنها البنك المركزي، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان المقترح

إنشاؤها. وقد قررت المحكمة أن مجلس الوزراء، باعتباره السلطة التنفيذية، ينبغي له أن يشرف على الهيئات التي لها أدوار تنفيذية، بصرف النظر عن استقلالها. ولقي القرار اهتماما كبيرا في وسائط الإعلام، وأثيرت مخاوف بهذا الصدد من قبل عدد من الأحزاب السياسية، ولا سيما كتلة العراقية، بالإضافة إلى بعض المؤسسات نفسها. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١١، صدر توضيح عن المحكمة الاتحادية العليا ردا على طلب من مجلس النواب، أكدت فيه المحكمة من جديد الاستقلال ''الإداري والمالي'' للهيئات المعنية، وشددت على ضرورة إبقائها في مأمن من أن يُمارس عليها أي نفوذ يؤثر على استقلالية قراراتها. ولم يتضح بعد ما سيكون لقرار المحكمة من آثار على هذه المؤسسات.

١٠ - وفي موضوع آخر، بدأ مجلس النواب مناقشة التشريع المتعلق بالمحكمة الاتحادية العليا. ويتضمن مشروع التشريع الحالي مقترحات مجلس القضاء الأعلى من أجل ''لجنة استشارية'' تسعى إلى تعزيز الإجراءات القضائية في العراق، وبخاصة في المحاكم العليا/محاكم الاستئناف. وستتألف اللجنة من خبيرين قانونيين وفقيهين إسلاميين على النحو المنصوص عليه في الدستور. ويشارك أعضاء اللجنة في مداولات المحكمة دون أن تكون لهم صلاحيات اتخاذ القرار أو النقض.

١١ - ومنذ أواخر شباط/فبراير ٢٠١١ والعراق يشهد عددا من الاحتجاجات بشأن الخدمات الأساسية المقدمة، وانعدام فرص العمل، وما يدّعى من فساد مسؤولين. وأدت عدة مظاهرات إلى اندلاع العنف، ويُقدر أن ٢٠ شخصا قُتلوا وجُرح ١١٦ آخرون. وفي ٢٥ شباط/فبراير نُظمت احتجاجات في عدة مدن من جميع أنحاء العراق، منها بغداد والبصرة وأربيل. وفي بغداد، منعت قوات الأمن محتجين من دخول المنطقة الدولية، التي تأوي المكاتب الحكومية الرئيسية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء والبرلمان، إضافة إلى عدة بعثات دبلوماسية. وقد استقال محافظو واسط والبصرة وبابل في أعقاب الاحتجاجات القوية التي اندلعت في محافظاتهم. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي بيانا قضى فيه بأن تقوم وزارات الحكومة باتخاذ خطوات عاجلة في غضون ١٠٠ يوم لتحسين أحوال المعيشة وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وفي ٣ آذار/مارس، اجتمع إياد علاوي بمقتدى الصدر في النجف، وأعلن الرجلان دعمهما للمظاهرات السلمية.

١٢ - وفي إقليم كردستان، وقعت اشتباكات في السليمانية في ١٧ شباط/فبراير، عندما أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين الذين كانوا يرمون الحجارة على المكتب المحلي للحزب الديمقراطي الكردستاني. وأفادت أنباء بمقتل ثلاثة أشخاص وجرح ٤٥ آخرين في الحادث. وقد وقع هذا الحادث بعد دعوات من حزب كوران (التغيير) لحل حكومة إقليم

كردستان والبرلمان، بدعوى تفشي الفساد، والدعوة إلى انتخابات جديدة في الإقليم. ونظمت مظاهرات من قبل مجموعة غير معروفة نسبيا هي شبكة الدفاع عن حقوق وحريات الشعب.

١٣ - ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في الحدود الداخلية المتنازع عليها مصدر قلق بالغ. ففي ليلة ٢٥ إلى ٢٦ شباط/فبراير، دخل نحو ٠٠٠ ٥ جندي من قوات البيشمركة إلى محافظة كركوك قادمين إليها من إقليم كردستان. ودون إعلان، عبر أولئك الجنود منطقة كركوك الخاضعة لقوات الأمن المشتركة، التي أقيمت في إطار الآلية الأمنية المشتركة بين حكومة إقليم كردستان وقوات الولايات المتحدة في العراق والحكومة العراقية، واتخذوا لهم مواقع في الغرب والجنوب والجنوب الغربي من المنطقة. وبررت حكومة إقليم كردستان هذا الحضور الأمني المشدد بالحاجة إلى حماية المدينة من التهديدات الأمنية المزعومة. وكانت هذه الخطوة مخالفة لبنود الآلية الأمنية المشتركة لأنها لم تُنفذ بالتنسيق مع الفريق العامل الرفيع المستوى للآلية الأمنية المشتركة في بغداد. وقد دعا رئيس الوزراء العراقي، وكذلك زعماء الأحزاب التركمانية والعربية، إلى سحب الجنود على الفور. ولا تزال المشاورات جارية في هذا الصدد.

١٤ - وتؤكد هذه التطورات، إلى جانب الانسحاب المقرر للقوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة، الحاجة إلى إعادة النظر في الآلية الأمنية المشتركة التي أنشئت لتمكين قوات الأمن لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان من تسيير دوريات مشتركة وإقامة نقاط تفتيش تحت إشراف الولايات المتحدة على طول الخطوط الفاصلة بين المناطق العربية والكردية في محافظات ديالى ونينوى وكركوك. وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية العراقية ناقشت خلال مفاوضات تشكيل الحكومة عددا من المسائل ذات الصلة بالعلاقات بين العرب والأكراد، بما في ذلك مستقبل قوات البيشمركة ووضع كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها. فكل هذه المسائل تستحق حوارا شاملا بين الأطراف العراقية من أجل معالجة تامة للأسباب الجذرية للتوترات في شمال العراق.

باء - التطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق

١٥ - رحبت الدول المجاورة للعراق بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية. وكان رؤساء وزراء الكويت والجمهورية العربية السورية وتركيا والأردن، ووزيرا خارجية جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة من بين المسؤولين الذين زاروا العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد بحثوا فرص توسيع نطاق العلاقات الثنائية، بما في ذلك في مجالي التجارة والاستثمار.

١٦ - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها المنسق الرفيع المستوى إلى العراق في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أجرى فريق مشترك بين العراق والكويت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر تقييما ميدانيا لاستكشاف موقع محتمل لمقابر جماعية لكويتيين في الناصرية وفقا لقرار اللجنة الفرعية التقنية التابعة للجنة الثلاثية في دورتها السادسة والستين المعقودة في الكويت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وجرت الزيارة الميدانية تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبدعم لوجستي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومن المتوقع مواصلة العمل الميداني بالموقع في نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٧ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، وصل إلى بغداد الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء الكويت، والشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، في زيارة تاريخية استغرقت يوما واحدا، وهي أول زيارة منذ غزو الكويت من قبل النظام العراقي السابق. واتفق الجانبان على إنشاء لجنة ثنائية مشتركة لاستعراض جميع المسائل المتبقية بين العراق والكويت، يرأسها وزيرا خارجية البلدين. وتمت الزيارة على النحو المقرر رغم حادثة وقعت في المياه الإقليمية الكويتية في ١١ كانون الثاني/يناير أسفرت عن مقتل أحد ضباط خفر السواحل الكويتيين وإغراق سفينة عراقية.

١٨ - وفي ١٦ شباط/فبراير، قام رئيس الوزراء نوري المالكي بزيارة إلى الكويت ردا على الزيارة الأولى. واستقبله الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ورئيس وزراء الكويت. ونوقش التقدم المحرز بشأن المسائل الثنائية والمسائل المتعلقة بالالتزامات المقررة بموجب الفصل السابع. وكدليل آخر على بدء مرحلة جديدة في العلاقات بين العراق والكويت، حضر الرئيس جلال طالباني في ٢٥ شباط/فبراير الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلال الكويت والذكرى السنوية العشرين لتحريرها من قبل قوات التحالف في حرب الخليج الأولى. وشاركت في الاحتفال باسمي نائبتي آشا - روز ميخيرو، إلى جانب ممثلي الخاص، آد ميلكيرت، والمنسق الرفيع المستوى، غينادي تاراسوف.

١٩ - وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، سافر الرئيس طالباني إلى دمشق حيث اجتمع بالرئيس بشار الأسد. واتفق البلدان على إحياء اجتماعات اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى.

٢٠ - وأدت أحداث البحرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى اندلاع موجة من المظاهرات في بغداد ومحافظات العراق ذات الأغلبية الشيعية. كما أثار وجود قوة درع شبه الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي في البحرين انتقادا شديدا من زعماء الطائفة الشيعية في العراق، بمن فيهم آية الله السيستاني، الذي حذر من ''عواقب وخيمة'' وحث حكومة البحرين على حل الأزمة الجارية بالطرق السلمية.

جيم – التطوّرات الدولية

٢١ – شكل اتّخاذ مجلس الأمن للقرارات ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر محطّة هامّة في طريق خروج العراق من دائرة البلدان التي فرضت عليها التزامات بموجب الفصل السابع. وبذا يكون المتبقّي على البلد هو في المقام الأول التزاماته المتصلة بالحالة بين العراق والكويت بموجب الفصل السابع، وتحديدا الالتزامات المتعلّقة بمسألة المفقود من رعايا وممتلكات الكويت ودول ثالثة؛ وتأكيد حكومة العراق استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة الحدود العراقية – الكويتية وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣)؛ واتخاذ حكومة العراق إجراءات لنقل المزارعين من المنطقة الحدودية لإتاحة المجال لبدء أعمال الصيانة. وما زال إحراز تقدّم في هذه المسائل المتبقية، كما أشرت في تقريري المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، المقدّم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385)، يمثل شرطا مسبقا لاستعادة العراق مكانته الدولية الطبيعية كما كانت قبل اتّخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وربّما لو أرسل رئيس وزراء العراق رسالة يعيد فيها تأكيد احترام الحدود البرّية والمائية عملا بالقرار ٨٣٣ (١٩٩٣) سيكون هذا تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة في اتّجاه تحسين العلاقات بين البلدين.

ثالثا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف – الأنشطة السياسية

٢٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص إشراك الشخصيات والأحزاب السياسية المعنية في مسعى لتسهيل إجراء مفاوضات بشأن المسائل المتبقية المتّصلة بعملية تشكيل الحكومة. وأكد على ضرورة ملء حكومة العراق للحقائب الوزارية الهامة، إلى جانب الانتهاء من إنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية المقترح.

٢٣ – وخلال الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير، سافر الممثل الخاص إلى الكويت لمناقشة تطبيع العلاقات بين العراق والكويت. وإذ أقرّ المسؤولون الكويتيون بالجهود التي يبذلها العراق لتنفيذ المتبقي من التزاماته بموجب الفصل السابع، فإنهم أكّدوا رغبتهم في رؤية تقدّم في هذا المضمار. وقبل الزيارة، كان رئيس الوزراء العراقي قد أعرب عن مشاعر مماثلة. وبالإضافة إلى تعامل ممثلي الخاص بشكل متواصل مع المسؤولين العراقيين والكويتيين، فإنه التقى بصفة منتظمة بغيرهم من الشركاء الدوليين والكيانات التابعة للأمم المتحدة بخصوص المتبقّي على العراق من التزامات بموجب الفصل السابع.

٢٤ - وفي ٤ آذار/مارس، سافر ممثلي الخاص إلى جمهورية إيران الإسلامية لإجراء محادثات مع مسؤولين حكوميين من بينهم علي أكبر صالحي، وزير الخارجية. وقد قدّم الدعم لزيارته هذه مكتب اتّصال البعثة في طهران الذي أصبح الآن مكتمل الملاك الوظيفي ودخل طور التشغيل الكامل. وتركّزت المناقشات على المسائل ذات الاهتمام المشترك بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق وعلى السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية، وبالأخصّ في ما يتّصل بإدارة الموارد المائية، والبيئة (العواصف الترابية)، وإزالة الألغام، والاتجار بالمخدرات. وقد كُلّف مكتب اتصال البعثة في طهران بمتابعة هذه الأفكار الأولية بالتعاون الوثيق مع مقر البعثة ومع السلطات الحكومية العراقية والإيرانية.

٢٥ - وواصلت البعثة عملها مع حكومة العراق وغيرها من الجهات العراقية المشاركة في الحوار لتسهيل الحوار السياسي بخصوص الأقاليم المتنازع عليها من العراق. وعقب تشكيل الحكومة الجديدة، ابتدأ ممثلي الخاص مشاورات مع ممثلي حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بخصوص إمكانية إنشاء ترتيب خلف لفرقة العمل الرفيعة المستوى لتعزيز الحوار بشأن المسائل المتصلة بالحدود الداخلية المتنازع عليها ومركز كركوك. وبالإضافة إلى ذلك، تعدّ البعثة حاليا مجموعة تدابير اقتصادية متكاملة تستهدف الفئات السكّانية الضعيفة في الأقاليم المتنازع عليها، وتعمل على اتّخاذ سلسلة من تدابير بناء الثقة سبق أن اتفقت عليها فرقة العمل في مجالات دعاوى الملكية وردّ الممتلكات، والمحتجزين، والمناهج التعليمية والحقوق اللغوية.

٢٦ - وتعمل البعثة على نحو نشط منذ فترة على تسهيل الحوار الهادف إلى إنهاء مقاطعة الحزب الكردي المحلّي المعروف بقائمة نينوى المتآخية لمجلس محافظة نينوى. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت البعثة سلسلة اجتماعات بين قائمة الحدباء التي يقودها العرب وقائمة نينوى المتآخية. وظلّ تركيز المناقشات منصبّا على الأمن، وتقاسم السلطة، وتوفير الخدمات، وحماية وتعزيز حقوق الطوائف العرقية والدينية. وما زالت مسألتا تقاسُم السلطة والترتيبات الأمنية تمثّلان أشدّ المسائل استعصاءً على الحلّ. ونتيجة لهذه الجهود، وضعت لجنة الطوائف الدينية والعرقية، التي أنشئت بدعم من البعثة، الصيغة النهائية لقائمة توصيات يلزم تنفيذها على جميع مستويات الحكومة لتعزيز حقوق الطوائف الدينية والعرقية في نينوى وحمايتها.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٧ - اتفقت مفوّضية العراق العليا المستقلة للانتخابات (مفوّضية الانتخابات) والأمم المتحدة على خطة عمل أولية تغطّي النصف الأول من عام ٢٠١١ لخطة عمل تهدف إلى إمداد المفوّضية بالدعم على صعيد التطوير المؤسسي بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبتمويل من صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق. وتشمل خطة العمل طائفة من الأنشطة، مع التركيز بشكل كبير على استعراض الإطار القانوني والدعم التقني والعلاقات مع المؤسسات الأخرى التي تؤدي دورا في العملية الانتخابية.

٢٨ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها مفوّضية العراق العليا المستقلة للانتخابات لكي تظلّ في حالة تأهّب تشغيلي. واستمرّت المفوّضية في تطوير ترتيباتها التشغيلية وإعداد جداولها الزمنية في ما يتّصل بعدّة طلبات قد ترد إليها، ومنها ما يخصّ انتخابات مجالس المحافظات واستفتاء دستوري في إقليم كردستان. ومن المتوقع أن يظلّ مشروع قانون إنشاء اللجنة الانتخابية لإقليم كردستان على جدول أعمال برلمان إقليم كردستان.

٢٩ - وقد شرعت المفوّضية العليا المستقلّة للانتخابات في إجراء استعراض مفصّل لاحتياجات إجراء انتخابات الأقضية/النواحي. وتقوم المكاتب الانتخابية في المحافظات باستعراض قوائم تسجيل ناخبيها وتَوزُّع مراكز اقتراعها بهدف ضمان التغطية الفعّالة لجميع الأقضية والنواحي وتحديد ما يُحتمل مجابهته من تحدّيات في ما يتعلّق بالحدود. وقد عُقد منتدى في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١ في أربيل لمناقشة الأعمال التحضيرية لانتخابات الأقضية/النواحي، بما في ذلك تحسين هيكل سجلّ الناخبين ليشمل معلومات عن الأقضية والنواحي. ونظرا لكبر عدد الدوائر الانتخابية، تجري تكملة هذا الجهد بأنشطة أخرى في بغداد لاستعراض الإطار القانوني المتصل بهذه الانتخابات والاحتياجات المتعلقة بالكيانات السياسية وتسجيل المرشحين. وستشكّل نتائج هذه التقييمات جزءا من الاستعدادات المستمرة من جانب المفوّضية في حال التوصل إلى قرار يقضي بإجراء هذه الانتخابات.

جيم - الأعمال التحضيرية التقنية للتعداد

٣٠ - أُنجز معظم الأعمال التحضيرية التقنية والميدانية لإجراء التعداد بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان. غير أنه لم يتمّ بعد تعيين وزير للتخطيط يشرف على التحضير للتعداد. وبالإضافة إلى ذلك، أدّت الخلافات السياسية المتعلّقة بالاستخدامات الممكنة لبيانات التعداد إلى تأخيرات أخرى في تنفيذ مرحلة عدّ السكّان. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع رؤساء الأحزاب والكتل السياسية لمناقشة الشواغل السياسية والأمنية المحيطة بالتعداد. وقرّروا إنشاء ثلاث لجان على مستوى المحافظات في نينوى وديالى وكركوك لاستكشاف الحلول الممكنة وموافاة رئيس الوزراء بتقرير عن ذلك بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ولم تتناول الحكومة بعد النتائج التي خلصت إليها لجان المحافظات. ومن الجدير بالإشارة

أن الأعضاء العرب والتركمان، في كركوك، قاطعوا جلسات اللجنة و لم يقدّم مقترحات سوى الأكراد.

دال – المساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية

٣١ – مع تأسيس الحكومة الجديدة، كثفت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعاملهما مع الجهات الرسمية النظيرة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قدّم ممثلي الخاص رسميا إلى رئيس الوزراء المالكي، باسم منتدى شركاء العراق، ''كتاب ملخص أوضاع العراق'' الذي يتضمّن توصيات على صعيد السياسات في مجالات منها تطوير القطاع الخاص، وتوفير الخدمات الأساسية، وحقوق الإنسان، وإصلاح الإدارة. ويوفر أساسا تنبني عليه المناقشات التي تجرى مستقبلا بين السلطات العراقية والشركاء الدوليين.

٣٢ – كذلك أجرت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مناقشات مع مسؤولين حكوميين لتقييم الكيفية التي يمكن أن تساعد بها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على التخفيف من حدة العوامل التي أشعلت فتيل الاضطرابات المدنية الأخيرة، ومنها ارتفاع معدّلات البطالة، وخاصة بين الشباب؛ وغياب الخدمات الأساسية؛ والفساد. وما زال إصلاح نظام التوزيع العام وشبكة الأمان الاجتماعي بوجه عام يمثلان أيضا بندين رئيسيين من بنود جدول أعمال الحكومة. ويمثل الدعم الاستشاري التقني الذي يقدّمه برنامج الأغذية العالمي عنصرا حاسما في هذا الصدد.

٣٣ – وجرى تشكيل خمسة أفرقة عاملة مختصّة بمجالات ذات أولية ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الحوكمة وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والإدارة البيئية، والخدمات الأساسية الجيّدة، والاستثمار في رأس المال البشري)، وأُنشئ صندوق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاستئماني المتعدّد المانحين للعراق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق مموّلا بنسبة ٢٧,٢٦ في المائة. فمن الأموال المطلوبة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ البالغ مقدارها ١,٩ بليون دولار، يتوافر ما مقداره ٥١٨,٤٣١ مليون دولار. ويتألّف هذا المبلغ من ١٩٦,٧ مليون دولار من صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، و ٧٣,٥٣ مليون دولار من الميزانية العادية لوكالات الأمم المتحدة، و ٢٤٨,٢٠١ مليون دولار من جهات ثنائية أخرى.

٣٤ – وستعوّل خطة التنمية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلى حد ما، على شراكات مع القطاع الخاص العراقي والدولي بخصوص قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي إطار حملة الأمم المتحدة الهادفة إلى إشراك القطاع الخاص،

اجتمع ممثلون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير مع مسؤولين من الحكومة الوطنية والحكومات المحلية وممثلين عن شركات متعدّدة الجنسيات يعملون في قطاع الطاقة على سبيل التحضير لإطلاق المبادرة الوطنية في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في العراق. وروّج في الاجتماع لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات وبدئ في إجراء مناقشات حول المجالات الممكنة لإقامة الشراكات في ميدان الحوكمة والإنعاش الاقتصادي.

٣٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة العراق الحملة التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتعميم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وحتّى الآن، عقدت ٣٣٤ حلقة عمل جرى خلالها التواصل مع ٥٧٥ ١٧ مسؤولا من بينهم ٦٧٤ ٤ من الإناث. وتغطي الحملة، التي تستمر حتى حزيران/يونيه ٢٠١١، جميع محافظات العراق ووزاراته، وكذلك المجتمع المدني. وسيشكّل الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خطوة في اتجاه حفز جميع الجهود الأخرى لتعزيز الحكم الرشيد.

٣٦ - وفي إطار برنامج تحديث القطاع العام العراقي، أحرز فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه مزيدا من التقدّم على صعيد الجهود الرامية إلى إصلاح قطاعات الصحّة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدّم المساعدة التقنية والمالية لتجديد محطّات توليد الطاقة الكهربائية المتدهورة وكذلك لبناء محطات جديدة. وسيبدأ تنفيذ برامج بيئية بالتعاون مع الحكومة والمجتمعات المحلية.

٣٧ - ودعما للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بمبادرات أساسية لمساعدة الحكومة في التخطيط ووضع البرامج، بما في ذلك: (أ) إجراء رابع الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعدّدة المؤشرات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في العراق للوقوف على الحالة التي يواجهها الأطفال والأمهات؛ (ب) إيفاد بعثة مشتركة بين مكتب المنسّق المقيم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى جنوب العراق لجمع مزيد من البيانات والوقوف على الوضع فيما يتعلّق باستصلاح المستنقعات، حيث يجري العمل عن كثب مع الأكاديميين والعلماء المحلّيين في محافظتي ذي قار والبصرة؛ (ج) قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج ”توفير عناصر التدريب القانوني للمؤسسات القانونية في العراق“ الذي يقدّم تدريبا في مجالي قضاء الأحداث والعنف الجنساني في إربيل؛ (د) قيام منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بتنفيذ مشروع تقييم المغذّيات الدقيقة ومراقبة استقصاءات الاستجابة الذي سيوفر البيانات المعيارية على مستوى البلد بأكمله؛ (هـ) تقديم صندوق الأمم المتحدة للسكّان ومنظّمة

الصحة العالمية الدعم للحكومة لبدء دراسة استقصائية متكاملة عن صحّة المرأة ووضعها الاجتماعي في البلد.

٣٨ - ولا تزال المياه تمثّل مسألة بالغة الأهمية في العراق. ويمثّل الجفاف في المناطق الشمالية، بما فيها كركوك، شاغلا رئيسيا رغم سقوط أمطار في الآونة الأخيرة، وتعدّ إدارة الموارد المائية العابرة للحدود مسألة ذات أولوية. وطلبت حكومة العراق المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع برنامج للإدارة المتكاملة للموارد المائية واستراتيجية للتفاوض مع بلدان الجوار بشأن حقوق المشاطأة لحوض دجلة والفرات. وقامت المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الخبراء الاستشاريين والموارد لدعم الحدّ من مخاطر الكوارث في مناطق العراق المعرّضة للخطر، بما في ذلك تقديم الدعم إلى لجنة إدارة الكوارث المنشأة حديثا في مجلس الوزراء. وكذلك قام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظّمة الصحّة العالمية بدعم عملية رصد نوعية المياه والحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب تنقيح السياسات والتشريعات لإضفاء اللامركزية على عمليات وضع المخطّطات العامة لإدارة المياه والصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اليونيسيف وضع سياسة المياه والصرف الصحي لحكومة إقليم كردستان، وهي في انتظار أن تتم الموافقة عليها.

٣٩ - وما زالت مسائل الحماية أيضا تشكل أولوية عالية من أولويات الأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة للقطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع. وقد دأبت البعثة على العمل مع الفريق العامل المعني بالحماية التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوضع ”استراتيجية لحماية المدنيين“ لكفالة إجراء تحليل شامل لجهود الدعوة المبذولة مع الشركاء العراقيين واتباع نهج شامل إزاء هذا الأمر. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إدارة صندوق لمواجهة الطوارئ، مما أتاح أداء دور رئيسي في تيسير الانتقال من الإنعاش المبكر إلى التنمية، كما أنه يسدّ الاحتياجات والثغرات في الخدمات الأساسية المقدمة للمجتمعات الضعيفة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كان عدد الأشخاص الضعفاء الذين استفادوا من المساعدة عن طريق الصندوق يُقدر بـ ٠٠٠ ٥٧٠ شخصٍ من بينهم ٠٠٠ ٢٩٤ امرأة و ٠٠٠ ١٩٩ طفل وحوالي ٠٠٠ ١٥١ من المشردين داخليا. وعموما، ما زالت جيوب الضعف موجودة في العراق. غير أنه في منتصف شهر شباط/فبراير، لم تكن خطة العمل الإنساني للعراق لعام ٢٠١٠ ممولة إلا بنسبة تصل إلى ٣١,٨ في المائة.

٤٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة الدولية للهجرة دعم العائدين، لا سيما في بغداد وديالى، ووفرت المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ للعراقيين المشردين حديثا، بمن فيهم المسيحيون الذين فرّوا إلى إقليم كردستان ونينوى. ولا يزال ١,٣ مليون من المشردين داخليا في العراق. ومن هذا العدد، تقدم مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها المساعدة إلى نحو ٠٠٠ ٤٠٠ من المشردين والمشردين داخلياً الذين يعانون من العوز وينتشرون في ٣٠٠ مستوطنة. والعديد من هذه العائلات المشردة أسرٌ معيشية يرأسها شخص واحد وهي، بالغة الضعف. ويقيم مئات الآلاف من العراقيين في البلدان المجاورة. وفي كانون الثاني/يناير، أطلق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين نداء مشتركا بين الوكالات يلتمس فيه تقديم ٢٨٠ مليون دولار لدعم اللاجئين العراقيين. وتجمع خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين العراقيين تحت مظلتها ٤٠ منظمة دولية ومنظمة غير حكومية تدعم اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان ومصر وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي.

٤١ - وتتخذ البعثة، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري، خطوات لزيادة تعزيز حقوق المرأة في العراق وحمايتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، دعمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بدء حملة "١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني". وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشن فيها العراق حملة من هذا القبيل منذ التصديق على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٦. واشتركت في شن الحملة أيضا الأمم المتحدة وحكومة إقليم كردستان. وتضمنت الحملة نداء إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول المانحة لدعم البرامج والمبادرات الرامية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ودعت إلى سن قوانين فعالة لحماية ومنع جميع أشكال العنف والتمييز، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة المرتكبة ضد النساء والفتيات. وفي ٨ آذار/مارس، جرى الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في بغداد بتنظيم مناسبة اشتركت في استضافتها حكومة العراق والأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المتكاملة المعنية بسيادة القانون في العراق.

٤٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت محفظة الصندوق الاستئماني لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للعراق تبلغ ١,٤٣ بليون دولار على أساس التزامات المانحين التي يبلغ مجموعها ١,٣٦ بليون دولار و ٧٢ مليون دولار من الإيرادات المتأتية من الفوائد على مستوى الصندوق والوكالات. ويركز الصندوق الاستئماني حاليا على تنفيذ وإقفال ٢٠٠ مشروع معتمد. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان عدد المشاريع المنتهية قد بلغ ٨٠ مشروعاً، والمشاريع القائمة ٩٢ مشروعاً.

هاء – أنشطة حقوق الإنسان

٤٣ – لا تزال الحالة الأمنية في العراق تؤثر على السكان المدنيين الذين يواجهون أعمال عنف مستمرة ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة والعصابات الإجرامية. وعلى وجه الخصوص، تواصل الجماعات المسلحة استخدام تكتيكات تستهدف عمداً الأماكن العامة المكتظة وتقتل المدنيين وتشوههم دون تمييز. وفي حين يبدو أن بعض الهجمات ذا طبيعة طائفية، وكثيرا ما يستهدف التجمعات الدينية أو المناطق السكنية، تبدو هجمات أخرى عشوائية، تهدف إلى بثّ الخوف والرعب لدى السكان بوجه عام، والتشكيك بقدرة الحكومة وقوات الأمن العراقية على وقف العنف. والاغتيالات مستمرة أيضا في جميع أنحاء البلد، وتستهدف، من بين آخرين، الموظفين الحكوميين، وزعماء العشائر والمجتمعات المحلية، وأعضاء السلطة القضائية، والأشخاص المرتبطين بهم.

٤٤ – ويتواصل اكتشاف المقابر الجماعية التي تضم رفات ضحايا النظام السابق أو ضحايا العنف الذي ابتلي به البلد منذ عام ٢٠٠٣. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أفادت وزارة حقوق الإنسان عن اكتشاف مقبرة جماعية في محافظة البصرة في قرية الدير (قضاء القرنة). لكن يتعيّن انتظار انتهاء الإجراءات القانونية لكي تقوم أفرقة التحقيق من وزارة حقوق الإنسان ومركز الشهداء في البصرة باستخراج الرفات من هذه المقابر. وأفادت الأنباء بأن قوات الأمن العراقية اكتشفت، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مقبرة جماعية أخرى في منطقة المحاويل في محافظة بابل تحتوي على جثث ١٣ مدنيا. ويُعتقد أن المقبرتين تعودان تقريباً إلى عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ وتحتويان على جثث ضحايا الجماعات المتمردة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عادت مسألة الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى الظهور، حيث قدّمت أسر الضحايا رسمياً شكاوى لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان إقليم كردستان. ووفقا للتقارير الصحفية الصادرة في أوائل شهر آذار/مارس، اكتشفت قوات البيشمركة مقبرة جماعية جنوب مدينة كركوك تضم رفات نحو ٣ ٠٠٠ شخص.

٤٥ – وتسببت أعمال العنف المستمرة بمعاناة لا حدود لها لجميع العراقيين، سُنّة وشيعة ومسيحيين وآخرين على حد سواء. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير العديد من الهجمات الانتحارية والهجمات بالقنابل التي استهدفت الحجاج الشيعة، ولا سيما خلال احتفالات ذكرى عاشوراء (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) وذكرى الأربعين (كانون الثاني/يناير ٢٠١١). وفي واحدة من أخطر الحوادث في كربلاء، أسفر انفجار سيارتين مفخختين عن مقتل ٦٥ شخصا في ٢٠ كانون الثاني/يناير، في حين قتل ١٨ شخصاً في هجوم مماثل شُنّ

في البلدة نفسها بعد ثلاثة أيام. وفي ١٢ شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن ٣٧ حالة وفاة عندما استهدف مفجر انتحاري محطة للحافلات في سامراء. وعموما، شهدت الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١١ مقتل ما لا يقل عن ١٤١ شخصا وجرح ٤٢٧ في هجمات استهدفت الحجاج.

٤٦ - ولا يزال أفراد الأقلية المسيحية مستهدفين من جانب جماعات مسلحة ومتطرفة ترغمهم على اللجوء إلى إقليم كردستان. فبين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١، سجّلت البعثة ما لا يقل عن خمس هجمات استهدفت مسيحيين، وقع أربع منها في الموصل وأخرى في كركوك، أسفرت عن مقتل اثنين من المسيحيين على الأقل. وأثارت هذه الهجمات القلق بين أفراد الطائفة المسيحية في الموصل، الذين بدأوا يفرون من المنطقة. وحالياً، يبلغ عدد الأسر المسيحية التي شُرِّدت إلى أربيل وحدها ٨٠٣ أسر، بما في ذلك ٤٦٦ أسرة من بغداد و ٢٩٤ من الموصل. ورغم ترحيب السلطات الكردية بالمشردين داخليا، فإن إدماجهم صعب نظراً لمحدودية الموارد المتوفرة، والعوائق اللغوية، وصعوبة العثور على عمل.

٤٧ - ولا تزال الظروف في السجون العراقية مصدر قلق حسب التقارير الصادرة عن وسائط الإعلام وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، التي تتضمن ادعاءات بتعرض المحتجزين للتعذيب وسوء المعاملة. وهذا أمر مقلق خصوصا في المرافق التي يشغّلها لواء ”بغداد“ ٥٦ الذي يخضع لإدارة وزارة الدفاع غير أنه يتلقى التوجيهات بشأن السياسات من مكتب رئيس الوزراء. وأنكرت الحكومة هذه الادعاءات لكنها وعدت بالتحقيق فيها. وفي تطور إيجابي، سنت السلطات الكردية تشريعاً لمنح تعويضات للأشخاص الذين جرى احتجازهم بصورة غير قانونية. ويعمل برلمان إقليم كردستان أيضا على وضع الصيغة النهائية لقانون بشأن إصلاح السجون.

٤٨ - ولا تزال حماية الأطفال المنتهكين للقانون تشكل تحديا نظرا لكون عدد الفتيان والفتيات المسجونين والمحتجزين بانتظار المحاكمة ظل مرتفعا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بلغ عدد الأطفال المحتجزين في البلد، باستثناء إقليم كردستان، ١٣٦ ١ طفلا (٠٩٦ ١ فتى و ٤٠ فتاة) منهم ٣٤٥ طفلاً (١٢ فتاة و ٣٣٣ فتى) محتجزاً بانتظار المحاكمة و ٧٩١ طفلاً (٧٦٣ فتى و ٢٨ فتاة) محتجزاً بعد المحاكمة. وفي بغداد، لا تزال الفتيات والنساء (البالغ عددهن ٤٠ من المحتجزات قبل/بعد المحاكمة) محتجزات في زنزانات مشتركة تضمّ أيضاً الرضّع الخمسة الذين ولدوا لمحتجزات. أما الفتيان المحتجزون في البصرة (البالغ عددهم ١١٠ من المحتجزين قبل/بعد المحاكمة)، فيختلطون مع

البالغين خلال ساعات النهار حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عندما نُقل السجناء البالغون بعد اندلاع أعمال شغب في السجن. ورغم بعض أوجه التحسن التي طرأت على ظروف الأطفال في مرافق الاحتجاز قبل المحاكمة التي تخضع لإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فإن مرافق المدانين لا تزال مكتظة وهي عرضة لأن تنتشر فيها الأمراض وأن تشهد حالات انتهاك واستغلال.

٤٩ - ولم تؤت الجهود المشتركة التي تبذلها اليونيسيف والجهات الفاعلة الأخرى لإيجاد بدائل للاحتجاز وتجنيب إحالة مرتكبي المخالفات البسيطة من الأطفال إلى النظام القضائي الرسمي أثراً ملموساً بعد. وينصّ قانون رعاية الأحداث في العراق على تدابير بديلة، غير أنه نادراً ما يتم اللجوء إلى هذه الخيارات إلا عندما يتعلق الأمر بتطبيقات غير رسمية من قبيل تسوية المنازعات الطائفية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام التدابير التصالحية وبدائل الاحتجاز في المجتمع المحلي غير متسق، ويصعب قياسه، ولا يُعترف به في نظام العدالة الرسمي.

٥٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، قدمت اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان تقريرا إلى مجلس النواب عن عملية إنشاء مفوضية عليا مستقلة معنية بحقوق الإنسان. وفي وقت لاحق، طلب رئيس مجلس النواب إلى الأحزاب السياسية تقديم مرشحيها لعضوية لجنة الخبراء التي ستختار المفوضين. وقد دعيت البعثة أيضا إلى المشاركة في هذه العملية.

٥١ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنظيم عدد من المظاهرات في جميع أنحاء البلد، على الأخص في البصرة والكوت وبغداد والموصل وكربلاء والديوانية والأنبار والسليمانية. وفي حين كان العديد من الاحتجاجات سلمياً، فقد سجلت حالات عنف أسفرت، بحسب الادعاءات، عن مقتل بعض المتظاهرين أو قوات الأمن. وأفادت الأنباء بأن ما لا يقل عن ٢٠ شخصا قُتلوا منذ بداية الاحتجاجات وأن ١١٦ شخصاً جُرحوا في عمليات إطلاق النار. ووردت إلى البعثة أنباء تفيد بأن متظاهرين تعرضوا للاعتقال والاحتجاز غير القانوني والتعذيب. واعتقلت الشرطة العديد من الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي الذين كانوا يغطون الاحتجاجات كما هددهم وأساءت معاملتهم.

٥٢ - وتواصل البعثة رصد الحالة في مخيم أشرف بعد رحيل قوات الولايات المتحدة في العراق في تموز/يوليه ٢٠١٠، كما تواصل التعاون مع لجنة أشرف التابعة لحكومة العراق من أجل معالجة الشواغل الإنسانية لسكان المخيم. ووردت أنباء عن تحوّل عدد من الحوادث التي وقعت في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بين سكان المخيم وضباط الشرطة العراقية إلى أعمال عنف أسفرت عن إصابة بعض السكان بجروح. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تجمع محتجون خارج المخيم للشكوى من استمرار وجود مقاتلين سابقين من

منظمة مجاهدي خلق التابعة لجمهورية إيران الإسلامية في المخيم. وأصيب عدد من سكان المخيم بجروح عندما اشتبكوا مع المتظاهرين عند سياج المخيم. وقد مضت السلطات العراقية في إصرارها على أنه لن يسمح للحالة في المخيم بأن تستمر إلى أجل غير مسمى. وفي حين أن تحترم البعثة السيادة العراقية في هذه المسألة، فإنها تكرر دعوة كلا الجانبين إلى ضبط النفس، واحترام المعايير الإنسانية المقبولة عالميا وقانون حقوق الإنسان الدولي المعمول به، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو عهد العراق طرف فيه.

واو – المسائل الأمنية والتشغيلية واللوجستية

٥٣ – لا تزال الأمم المتحدة تعمل في العراق في بيئة أمنية متقلبة تشهد تغيرات مستمرة وغير متوقعة في الحالة، وسجل أكثر من ٣ ٠٠٠ حادث أمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير أسفرت عما لا يقل عن ٩٥٠ قتيلا في صفوف المدنيين. بيد أن زيادة القدرة التشغيلية لقوات الأمن العراقية وعملياتها الأمنية أسهم في حدوث نقص في مجمل الهجمات التي تستخدم فيها أجهزة متفجرة مرتجلة، إضافة إلى حظر كبير طال طرق الإمداد والمواد المستخدمة في هذه الأجهزة.

٥٤ – وتعمل البعثة على تعزيز قدرتها في المجال الأمني وإعادة تنظيم مواردها من أجل كفالة وجود ترتيبات أمنية قوية وموثوقة ومرنة قبل انسحاب قوات الولايات المتحدة في العراق في نهاية عام ٢٠١١. وبالنظر إلى أن المتمردين ما زالوا يثبتون قدرة على شن هجمات معقدة في العراق، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر في المستقبل القريب، سيتعين على الأمم المتحدة أن تظل متيقظة لكفالة سلامة موظفيها وأمنهم. وفي الوقت نفسه، تمكنت الأمم المتحدة، بفضل الظروف الأمنية المقبولة والدعم المقدم من أفراد الأمن التابعين لحكومة إقليم كردستان، من زيادة عملياتها في إقليم كردستان.

٥٥ – ومن أجل كفالة إنشاء قدرات تشغيلية مستقلة إثر انسحاب قوات الولايات المتحدة في العراق، واستعدادا للتوسع المتوقع لنطاق وجود الأمم المتحدة في العراق في عام ٢٠١١، يواصل مقر الأمم المتحدة والبعثة التشاور مع حكومة العراق وممثلي حكومة الولايات المتحدة. وفي بغداد، تواصل البعثة متابعة مسألة تخصيص مجمع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المحاذي ليكون مجمعا متكاملا جديدا للأمم المتحدة. وفي أماكن أخرى في العراق، طلبت البعثة رسميا من حكومة العراق تخصيص أراض لاستخدامها بمطار بغداد الدولي وفي كركوك والبصرة. وستتيح الاستجابة لهذه الطلبات، قيام البعثة بإنشاء مكاتب قائمة بذاتها في المواقع المذكورة قبل الانسحاب العسكري للولايات المتحدة.

٥٦ - واقتضى الانسحاب الوشيك لقوات الولايات المتحدة في العراق أن تطور البعثة قدرات نقل مستقلة. ولهذه الغاية، بدأت البعثة في استخدام طائرتين عموديتين تتمركزان في بغداد. وتم شراء ثلاث حافلات مدرعة للبعثة وسُلمت إلى بغداد بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وستحسّن هذه المقتنيات إلى حد كبير عمليات نقل الركاب بين المنطقة الدولية ومطار بغداد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يبدأ في العراق، في شهر نيسان/أبريل، تقديم خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية التي يديرها برنامج الأغذية العالمي، وتوفير دعم جوي تكميلي للأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلد.

رابعا - ملاحظات

٥٧ - أثني على القادة السياسيين العراقيين لالتزامهم بالحوار وبناء التوافق، اللذين مكنا من تشكيل حكومة شراكة وطنية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان الانتقال من حكومة منتخبة إلى أخرى إنجازا تاريخيا وأنهى حالة غموض سياسي دامت شهورا. غير أنه ينبغي اتخاذ خطوات أخرى لإتمام عملية تشكيل الحكومة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك إجراء التعيينات في المناصب الأمنية الرئيسية. وفي سبيل المصالحة الوطنية، أناشد أيضا القادة السياسيين العراقيين إنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، الذي اتفق عليه في إطار اتفاق تقاسم السلطة الذي توصلت إليه الأطراف السياسية.

٥٨ - وسيمكن التبكير بإتمام عملية تشكيل الحكومة قيادة العراق من اتخاذ ما يلزم من تدابير لمعالجة الشواغل المشروعة للشعب العراقي. وكما تبين من الأحداث التي كان العراق مسرحا لها على مدى الأسابيع القليلة الماضية، فإن العراق ليس في مأمن من موجة الاضطرابات المدنية التي طالت أجزاء أخرى في المنطقة. وتؤكد المظاهرات التي اندلعت في مختلف أنحاء العراق، وأعمال العنف التي تلتها، الحاجة الملحة إلى معالجة سوء الخدمات العامة، وارتفاع معدل البطالة، والاعتقاد بالفشل في مكافحة الفساد. وما لم تتخذ حكومة العراق إجراءات سريعة ومتضافرة لمعالجة هذه الشواغل فإن المكاسب السياسية والأمنية التي حققها العراق في السنوات الأخيرة قد تتقوض. وفي هذا الصدد، أرحب بالتعليمات التي أعطاها رئيس الوزراء المالكي مؤخرا لوزارات حكومية لتحديد أنشطة عاجلة لبدء تحسين الخدمات والأحوال المعيشية العامة.

٥٩ - وفي حين أدرك الحاجة إلى حفظ الأمن والنظام، ومنع القوى المناوئة للانتقال الديمقراطي في العراق من استغلال الوضع، يساورني القلق إزاء استخدام قوات الأمن العراقية للقوة في تعاملها مع بعض هذه الاحتجاجات وما أعقب ذلك من خسائر في الأرواح.

كما أشعر بقلق شديد إزاء تقارير تفيد بوقوع اعتقالات تعسفية وحالات احتجاز وتعذيب وسوء معاملة للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام الذين يغطون هذه الأحداث. وإني أطلب من حكومة العراق أن تجري تحقيقا مستقلا فيما ادعي ارتكابه من انتهاكات وكفالة اتباع نهج مدروس في التعامل مع الاحتجاجات في المستقبل من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب اللجوء إلى العنف.

٦٠ - وفي هذا السياق، أود أن أطمئن حكومة العراق بأن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لن يذخرا أي جهد لمساعدتها في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي تواجه البلد. وتوفر خطة التنمية الوطنية للعراق، المدعومة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، منهاجا لحكومة العراق، والأمم المتحدة والشركاء للتصدي للمجالات ذات الأولوية، التي لها علاقة مباشرة بالشواغل التي أثارها المواطنون، بما فيها الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والبرامج الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية الجيدة.

٦١ - وتؤكد الحوادث التي وقعت مؤخرا في محافظة كركوك الحاجة الملحة إلى إعطاء زخم جديد لتعزيز الحوار بين العرب والأكراد. وإني ألاحظ بقلق تزايد التوترات العرقية إثر اتخاذ حكومة إقليم كردستان قرارا بنشر نحو ٠٠٠ ٥ جندي إضافي من قوات البيشمركة في جميع ضواحي مدينة كركوك. وأحث الجميع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والسماح بقيام حوار سلمي وهادف يعالج الشواغل الأساسية للشعب العراقي. ويبرز هذا الحادث إلحاح الحاجة إلى أن يعمل القادة العراقيون سويا من أجل تسوية مسألة مركز كركوك وغيره من الأقاليم المتنازع عليها. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة بمساعدة كافة أصحاب المصلحة لإيجاد حلول مقبولة للجميع. ويجري بحث آليات ممكنة لتحقيق ذلك، بما في ذلك ترتيب خلف لفرقة العمل الرفيعة المستوى والعمل على تشجيع تدابير أخرى لبناء الثقة من قبيل رد الممتلكات، والمحتجزين والحقوق اللغوية والتعليمية.

٦٢ - وبالرغم من التقدم المحرز على الصعيد السياسي، فإن الحالة الأمنية العامة لا تزال هشة إذ إن البعض يسعون إلى تقويض التقدم الذي حققه العراق في السنوات القليلة الماضية في الحد من العنف الطائفي. ومما يدعو إلى قلق بالغ الاستمرار في استهداف الطائفة المسيحية في العراق، الأمر الذي نتج عنه تشريد مئات الأسر من بغداد والموصل إلى إربيل. وإني أثني على حكومة إقليم كردستان لتلبية الاحتياجات العاجلة لمن تشردوا. ولا يمكن أيضا إيجاد تبرير للهجمات الانتحارية التي استهدفت الزوار الشيعة وأسفرت عن مقتل عشرات النساء والأطفال والرجال وإصابة مئات آخرين بجروح. كما تُستنكر بنفس القدر الهجمات المستمرة التي تطال الطائفة

السنية وتؤدي إلى قتل الأبرياء. وإني أدعو حكومة العراق مجددا إلى بذل قصارى جهودها لحماية جميع الطوائف التي لا تزال تستهدف بسبب معتقداتها الدينية.

٦٣ - وبينما لا يزال العنف يؤثر تأثيرا بالغا في المجتمع العراقي ككل، فإن النساء والفتيات هن في كثير من الأحيان الضحايا الصامتات لهذا العنف. وإني مازلت ملتزما شخصيا بكفالة أن تدعم الأمم المتحدة جميع المبادرات، سواء منها تلك المتخذة من قبل الحكومة أو من قبل المجتمع المدني، من أجل تحطيم جدار الصمت الذي يحيط بالعنف ضد المرأة. وفي هذا الإطار، ما زلت أشعر بالقلق، على الرغم مما بذل من جهود في سبيل تحسين وضع المرأة العراقية، لأن النساء لا يزلن ممثلات تمثيلا ناقصا على المستوى السياسي وفي مراكز صنع القرار.

٦٤ - وأرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإنهاء عدد من الولايات في إطار الفصل السابع، وهو قرار شكل خطوة كبرى على طريق تطبيع وضع العراق على الساحة الدولية. وتقع المسؤولية الآن على العراق ليبرهن على إحراز تقدم ملموس وسريع في الوفاء بالتزاماته المتبقية المقررة بموجب الفصل السابع، وبخاصة في المسائل المتعلقة بالمفقودين، والمحفوظات، والتعويضات. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بالزخم الإيجابي الذي تولد إثر التبادل التاريخي للزيارة الذي تم مؤخرا على مستوى رفيع بين رئيسي وزراء العراق والكويت. وأشيد بقرار تشكيل لجنة ثنائية مشتركة للتعجيل باتخاذ التدابير لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المتبادل بين البلدين. ويحدوني الأمل في أن تتجسد هذه الروح الجديدة التي ملؤها حسن النية في إجراءات ملموسة يمكن أن تسهم في بناء الثقة بين الجانبين. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل ممثلي الخاص والمنسق الرفيع المستوى كلاهما مساعدة العراق والكويت في الوصول إلى إسدال الستار على هذه القضايا التي طال أمدها.

٦٥ - كما أود أن أكرر طلبي إلى حكومة العراق بأن تعيد تأكيد التزامها بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) فيما يتعلق بحدودها البرية والبحرية مع الكويت في أقرب وقت ممكن وتتخذ خطوات عاجلة لاستئناف أعمال صيانة الحدود، بما في ذلك نقل المزارعين بعيدا عن الحدود مع الكويت. ومن المؤمل أن يتمكن المجلس بفضل الجهود الملموسة من جانب حكومة العراق في جميع هذه المجالات من المضي قدما في بحث تقريري الذي قدم إلى المجلس بموجب قراره ١٨٥٩ (٢٠٠٩) في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٦٦ - وأود أيضا أن أعرب عن شكري لجميع الجهات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وللمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية لسعيها إلى إيجاد عراق ينعم بالاستقرار والازدهار. وإني ممتن للدول الأعضاء لاستمرارها في دعم الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة الانتقالية وبخاصة لاتخاذ قرار الموافقة على ميزانية البعثة لعام ٢٠١١. وإن

التمويل الإضافي الذي وافقت عليه الجمعية العامة سيتيح للبعثة وضع الترتيبات الأمنية وترتيبات الدعم اللازمة بينما تنسحب قوات الولايات المتحدة في العراق.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أشيد بالجهود المتفانية لممثلي الخاص وموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين يواصلون القيام بمهمتهم في ظل ظروف صعبة، وخطرة أحيانا. وإني أحيي شجاعتهم والتزامهم بالعراق.